حوار الأستاذ النقيب !

الاستاذ صلاح جلال ـ نقيب الصحفيين ـ انضم الى ((فصيلة)) من كتاب الحزب الوطنى الديمقراطى، الذين تخصصوا فى الهجوم على صحف المعارضة وكتابها ، تحت وهم بان هذا الهجوم ((المبكر)) سوف يمهد الطريق أمام الحزب الحاكم فى المعارك الانتخابية القادمة والمتعاقبة ، ابتداء بانتخابات المجالس الشعبية ، وانتهاء بانتخابات مجلس الشعب فى ابريل القادم ..

وكتب الاستاذ صلاح جلال مقالا فى جريدة ((مايو)) التى يصدرها الحزب الوطنى الحاكم بعنوان ((المعارضة للمعارضة)) خصصه للهجوم على صحافة المعارضة ، والرد على بعض ما ينشر فيها ، سواء كان هذا الذى نشر يخصه شخصيا ، أو يتعلق ببعض القضايا العامة ، وبصرف النظر عن دقة ما جاء بالمقال ، فالاستاذ صلاح جلال من حقه ـ كمواطن ـ أن ينضم الى اى حزب يرى انه يتفق معه فى الفكر السياسى ، ومن حقه ـ كصحفى ـ أن يعبر عن رأيه فى أية مسالة عامة أو قضية وطنية.

هذه هى روح الديمقراطية ، كما تفهمها المعارضة على الاقل !!

لكن الذى ليس من حق الاستاذ صلاح جلال ـ كنقيب للصحفيين ـ أن يخلط بين انتمائه السياسى ، ومسئوليته كنقيب يمثل ((كل)) الصحفيين ، ويدافع عن حق ((كل)) الصحفيين فى ابداء آرائهم ، سواء كانوا ينتمون الى أحزاب المعارضة ، أو الى الحزب الوطنى الحاكم الذى ينتمى اليه الاستاذ النقيب !! .

فلا يليق بنقيب ((كل)) الصحفيين أن يكتب على صفحات جريدة حزبية ليهاجم زملاء له يكتبون فى صحف الاحزاب الاخرى، حتى ولو كان له رأى يختلف عن آرائهم ، أو فكر يختلف عن فكرهم .. !!

وليس معنى هذا بطبيعة الحال اننا نريد أن نحجر على حرية ((الاستاذ النقيب)) أو نصادر رأيه، فهذا اسلوب غيرنا ، ولكن معناه اننا كنا نتوقع منه أن يلتزم الحياد ـ من تلقاء نفسه ـ اذا تعلق الامر بزملاء له تختلف بهم الاراء ، وتجمعهم نفس المهنة !!

هذه هى مسئولية المنصب الذى يشغله، والذى لم يجبره أحد على أن يتحمل بأعبائه ، وفى مقدمة هذه الاعباء الحياد بين اصحاب المهنة الواحدة .. !!

وحتى لا نترك الفرصة لاحد بان يدعى أن حياد النقيب ـ فى النقابات المهنية ـ مصادرة على الحرية ، فاننا نلفت النظر الى أن هذا الحياد هو طبيعة بعض المناصب ، فالقضاة مثلا ممنوعون ـ بحكم القانون ـ من الانضمام للاحزاب السياسية ، ضمانا لحيدتهم وتاكيدا لهيبتهم ، دون أن يكون ذلك قيدا على حرية القضاة أو مصادرة على رأيهم ..

والسكرتير العام للامم المتحدة مثلا ، يعمل فى منظمة دولية ، تختلف الآراء والمعتقدات بين أعضائها ، ومن واجبات السكرتير العام أن يلتزم الحياد بين هذه الآراء والمعتقدات ، دون أن يكون فى ذلك قيد على حريته أو مصادرة لرأيه !!

ولقد كنا نتوقع من ((الاستاذ النقيب)) أن يلتزم بحياد منصبه ، والا يجعل من نفسه طرفا فى قضايا حزبية فينحاز الى صحف احزاب بعينها ، أو يناصر جماعة من الصحفيين على غيرهم .. خصوصا اننا جميعا نعلم بان ((الاستاذ النقيب)) حديث عهد بالكتابة السياسية ..!!

لكن الاستاذ النقيب قد وضع ((كل البيض)) فى سلة واحدة ـ هى سلة الحزب الحاكم ـ وهو حريص على ان يقطع الطريق حتى نهايته ..!!

أحمد طلعت

الرد في جريدة مايو - ٥ سبتمبر ١٩٨٣

المعارضة للمعارضة

الذين يريدون احتكار الديموقراطية لهم وحدهم ، ويرفعون الصوت العالى بانهم - دون غيرهم - الذين يحمون الحرية ، وانهم من دون خلق الله جميعا الذين يفهمون حقوق الشعب ، وهم المناضلون ، والمكافحون ، والمستشهدون دفاعا عن الفقراء والمظلومين !!

□ □ والذين يهاجمون بقسوة وبشراسة ، وبغير احترام للتقاليد وللمثل ، ويستعملون أبشع الألفاظ ، ويتهكمون على الناس ، ويبتعدون عن أدب الحوار كل هذا بأسم المعارضة والديموقراطية وحرية الرأى وحق التعبير . فقد هاجموا فى عشرات المقالات المنطقة الحرة فى بور سعيد ، وطالبوا بالغائها ، والعدول عنها لانها فى رأيهم مفسدة ، وخراب على الاقتصاد المصرى ، وعندما بدأت الحكومة فى تصحيح الأوضاع ، وقدرت فرض الرسوم الجمركية من المنبع على عدد من السلع والبضائع الكمالية ، فتحت بعض صحف المعارضة صفحاتها لمن يهاجمون هذا القرار ، ويعترضون عليه ، ويشككون فى جدواه ، ويطالبون بايقاف تنفيذه ، وهكذا فان المعارضة للمعارضة تطلب الشىء ، وتطلب نقيضه لمجرد المعارضة .

بقلم :
صلاح جلال

تخرجى فى كلية العلوم ١٩٥٢ ، وانتخابى سكرتيرا عاما لنقابة الصحفيين عام ١٩٧١ ، ونقيبا لها ١٩٨١ ، ونقيبا للمرة الثانية ١٩٨٣ اتهم باننى فى سلة الحزب الحاكم ، وباننى من فصيلة تخصصت فى الهجوم ، واننى أخلط ، واننى حديث عهد بالكتابة السياسية .. كل هذا لأن المعارضة للمعارضة تحترف الكلام ، وتريد ان يبقى كل الناس سكوتا بلا رأى الا ما يرونه هم ، ويكتبونه هم ، ويخيفون الناس حتى يتركوا لهم الساحة يعربدون فيها بدعوى حرية الرأى والديموقراطية

□ □ والذين طالبوا بالحاح ، وعاودوا الكتابة عن النظافة وقصور خدماتها ووسائلها ، وتساءلوا عن النقص الشديد فى أجهزة النظافة ، وفى عجز العاملين فيها وكيف لا نسده باقامة مصانع للاستفادة من القمامة حتى لا تلوث الجو عند حرقها ، وتكون مزرعة لتربية الحشرات عند تركها ، وحتى تصبح الاستفادة مزدوجة بالتخلص الاقتصادى منها ، واتقاء شرها وأذاها فى نفس الوقت ، هؤلاء انفسهم الذين اعترضوا بعد ذلك على اقامة شركات للنظافة بدعوى ان المصانع ستشغل أرضا ، وستحتاج الى ادارة وصيانه ، وان السماد الناتج لن يكون سمادا بالمعنى الحقيقى !!

كأن القمامة لا تشغل أرضا ، وكأن مصر عاجزة بكل فنييها ومهندسيها ، وهى التى تصدر الآلاف منهم للدول العربية ، عاجزة عن تشغيل مصانع تحويل القمامة الى سماد ، اوحتى لمادة تحسن التربة ، أو كمادة للمبانى ، ولكنها المعارضة للمعارضة !

وفى نفس الوقت يقولون اننا لسنا محطة تجارب ، وان ما يناسب الدول الأخرى لا يناسبنا ، واذن فالمطلوب هو عدم استيراد تكنولوجيا من الخارج والمطلوب هو الوقوف امام أكوام القمامة عاجزين حتى تستمر الشكوى والنواح من عدم النظافة ، ومن انتشار القمامة ، ويخرج علينا الفلاسفة بان مصانع القمامة غير مفيدة ، ولم يقترحوا علينا الحل العبقرى البديل ، ولكنها المعارضة للمعارضة .

□ □ والذين يسمون مخالفيهم فى الرأى بانهم من « سلة » الحزب الحاكم ، ومن فصيلة تخصصت فى الهجوم على المعارضة ، وانهم حديثوا عهد بالكتابة السياسية لمجرد الارهاب الفكرى ، وحرمان من يحاول الرد على اتهاماتهم ، وتصحيح أكاذيبهم ، وتوضيح مهاتراتهم ، وكشف مزايداتهم . حرمان من حق التصحيح ، ومن حق ابداء الرأى لأن الديموقراطية حق لهم وحدهم ، والحرية احتكار لأقلامهم ، والدفاع عن قضايا الشعب وهمومه اختصاص لهم ، وسوق مغلق عليهم وعلى صحفهم ، وعلى مقالاتهم .

□ □ ويطالب أحدهم بألا يكتب نقيب الصحفيين فى صحيفة مايو لأنها جريدة حزبية ، وحتى لو كان بعض الصحفيين الذين يكتبون فى صحف المعارضةلهم رأى يختلف عن رأى النقيب ، وفكر يختلف عن فكره ، وحتى اذا تناولوه شخصيا بالاتهام وبالافتراء ، وبالتهكم على انه النقيب الشرعى ، وبانه يصر على ذلك !!

مع ان نفس صحف المعارضة أكدت على نزاهة انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة ،وبأن أربعة من الناجحين الستة من المعارضة ، ولكنها ليست نزيهة لأن مرشحهم لمركز النقيب لم ينجح ، وللمرة الثانية أمام النقيب الحالى وبفارق ثلاثة أصوات فقط ، وهذا يؤكد على نزاهة الانتخابات .

ولكنهم يتهكمون على النقيب الشرعى ، لأن الشرعية فى عرفهم ، وفى مفهومهم هى لنقيب المحامين فقط .. أما باقى النقباء ومنهم نقيب الصحفيين فلا يحق لهم ان يسموا انفسهم بالنقباء الشرعيين لأن الشرعية للمعارضة وحدها دون منازع ، والا انهالت عليك الاتهامات وقارص الكلمات ولاذع التعبيرات .

□ □ وتحت دعوى حياد النقيب ، فالمطلوب ألا يبدى رايا ، أو يكتب كلمة . والا يخلط بين مركزه كنقيب للصحفيين ، وبين موقفه السياسى وهذا عجب فى ديموقراطية هذه الأيام ، واعترف باننى مبتدىء وحديث عهد بالكتابة السياسية كما تقول أحد صحف المعارضة ، اذا كانت الكتابة السياسية شتائم واتهامات ، وانحدار بالكلمات ، وسوقية فى التعبيرات واذا طالبنا بأدب الحوار انهالوا علينا بالسباب .

وبعد ثلاثين عاما من العمل الصحفى الجاد منذ